تقييم تأثير أجندة إعادة موقعة حدود الاتحاد الأوروبي باتجاه دول خارجيّة على السلام والأمن في ليبيا من منظور تقاطعي

TAMAZIGHT
WOMEN'S MOVEMENT

human security collective

مخطط التقرير

01. مقدمة

02. المنهجية

03. السياق

سياسة الهجرة في ليبيا
إدارة الهجرة
ظروف المجتمع المدني في ليبيا
أوجه الضعف التاريخية للفئات المهمشة

04. النتائج

تفاقم النزاعات المحلية
المهاجرون المُصنفون على أنهم أعداء للمجتمع
فن المشاورات المجتمعية
الجانب السلبي للتوسع
دعم هياكل السلطة القائمة
تعزيز المناصب القيادية
إثراء الميليشيات
معضلات العامل الإنساني والحقوقي
كسب الوصول والثقة
صراعات الضمير
أعمال محفوفة بالمخاطر

05. الخلاصة

سياسة مفككة ومصالح متضاربة

تم إعداد هذا التقرير بفضل الدعم السخي
الذي قدمه صندق ادارة المعرفة لمنصة المعرفة والأمن وسيادة القانون

تقييم تأثير أجندة إعادة موقعة حدود الاتحاد الأوروبي باتجاه دول خارجيّة على السلام والأمن في ليبيا من منظور تقاطعي

الحركة النسائية الأمازيغية ومجموعة الأمن الإنساني

01.
مقدمة

تشارك مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في رسم ملامح الواقع الذي يعيشه المواطنون الليبيون وأمنهم الإنساني. ويمكن اعتبار ليبيا كما نعرفها اليوم دولة خاضعة للتفويض وتحكمها مصالح أصحاب السلطة الخارجية، مما يعني أن مصالح الأطراف الدولية تؤثر بشكل كبير في رسم سياسات وممارسات أصحاب السلطة في ليبيا. وتتشابك هذه المصالح و/أو تصطدم مع مصالح الجهات الفاعلة الوطنية، بما فيها المواطنين والأحزاب السياسية والميليشيات والجيش ومجموعات المجتمع المدني، على نحو يخلق سلسلة مُعقدة من الاتفاقات بين الدولة والمجتمع، من ناحية، وما يُمارس على أرض الواقع، من ناحية أخرى. وهو ما يعني من الناحية العملية، في السياق الحالي لبناء السلام وبناء الدولة، أن السياسات والتدابير الدولية التي تسعى إلى إعمال حقوق الإنسان وحمايتها، بما فيها حقوق المرأة والفئات المهمشة، من شأنها أن تضمن المساءلة وتأمّن العدالة وتتأثر بإضفاء الاتحاد الأوروبي للطابع الخارجي على حدودها وعلى سياسات مكافحة الإرهاب الخاصة بها، فضلاً عن التدخلات الأخرى التي تدعمها وتمولها

يتم تنفيذ العديد من المشاريع الممولة من دول الاتحاد الأوروبي والرامية لتعزيز قطاع الأمن الليبي بما في ذلك حماية حدود الاتحاد الأوروبي. وتتمثل ،(SROL) ودعمه تحت شعار الأمن وسيادة القانون الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها، في ظل التوترات الناجمة عن هذا النوع من الدعم، فيما يلي: من يقوم بمساءلة قطاع الأمن/الدولة وما هي السلطة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي للدعوة إلى الأمن وسيادة القانون؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن أن يؤثر ذلك على النساء، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، واللاجئين؟ بدأ الباحثون في استكشاف بعض تأثيرات هذه الديناميكيات. غير أن هذه التقارير البحثية القليلة قد فشلت في مراعاة واقع واحتياجات النساء والشعوب الأصلية والمهاجرين واللاجئين والمجموعات المهمشة الأخرى وفي تحديد كيفية تأثّر علاقات القوة المحلية بالمصالح الجيوسياسية

ومن أجل تضييق نطاق اهتمامنا بشكل أفضل، فلقد ركزنا على سياسات الأمن وسيادة القانون المتعلقة بالهجرة وبعملية إضفاء الطابع الخارجي على حدود الاتحاد الأوروبي. ترتبط سياسات (SRL) الأمن وسيادة القانون فيما يتعلق بالهجرة بكل من جداول أعمال الأمن والتنمية وتمويل الجهات المانحة الخارجية. وتؤثر على كلا المجالين بشكل معقد. ومن المؤكد أن يترتب عن توفير التوفير والتدريب والمعدات، وما إلى ذلك، لبعض المجموعات تأثيرات لاحقة على توازن القوى على الصعيد المحلي. وما نسعى إلى معرفته هو تحديد هذه التأثيرات بشكل دقيق وأين توجد الدروس المستفادة للممارسين حول كيفية ضمان ألا تؤدي الجهود المبذولة لتعزيز الأمن وسيادة القانون عن غير قصد إلى تقويض الأمن البشري الأوسع نطاقًا أو زيادة تعريض حقوق وسلطة الفئات الاجتماعية المتضررة للخطر والتهميش

يبدأ التقرير بتقديم معلومات أساسية عن سياسة الهجرة في ليبيا بغرض عرض فهم لكيفية إجراء إضفاء الطابع الخارجي على الحدود قبل نزاع عام ٢٠١١ والتغييرات اللاحقة الناجمة عنه. ثم يناقش هذا التقرير إدارة الحدود، ولاسيما المشاريع التي تم تنفيذها على مر السنين والتي تم الاطلاع عليها لأغراض هذا الأخير. يعتمد تنفيذ هذه المشاريع بشكل كبير على التعاون فيما بين منظمات المجتمع المدني الليبي، وبالتالي فلقد كان من الضروري تفصيل الظروف التي يعمل فيها المجتمع المدني في البلاد. وتم تحديد أولويات النتائج وتوجيهها مباشرة من خلال المقابلات نحو ثلاثة عناوين رئيسية، ألا وهي: تفاقم النزاعات المحلية ودعم هياكل السلطة القائمة والمعضلات التي يواجها العاملون

02.
المنهجية

نظر المشروع البحثي في برامج الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأمن وسيادة القانون وصندوق (EUBAM) في ليبيا، والتي تشمل بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا .IRINI وعملية (EUTF) الطوارئ التابع للاتحاد الأوروبي لأفريقيا وصندوق الاستئمان الأوروبي وتم تقييم المشاريع من خلال بحث مكتبي وإجراء خمس مقابلات استكشافية لتطوير أدوات أسئلة المقابلات وتحسين التركيز البحثي. وتم إجراء عشر مقابلات متعمقة مع ليبيين يعملون في مختلف المشاريع المتعلقة بالهجرة في جميع أنحاء البلاد. وتكوّن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من أربع إناث وستة ذكور تتراوح أعمارهم بين ٢٦-٣٥ عامًا. وتتراوح خلفياتهم المهنية من الباحثين إلى مسؤولي المشاريع والمنظمين المجتمعيين. واستند اختيار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل أساسي إلى خبرتهم في العمل في المجال الإنساني والتنموي. حيث يعمل الكثير منهم .بشكل مباشر مع المهاجرين و/أو يبحثون في الظروف التي تعيش فيها مجتمعات المهاجرين

تم إخفاء هوية الأشخاص العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية الإنسانية والتنموية نظرًا لتقديمهم لشهادات حول كيفية تصميم البرامج وتنفيذها. ويسعى التقرير إلى تحديد الممارسات الجيدة وتقديم توصيات ملموسة حول الكيفية التي يمكن للبرامج من خلالها أن تتجنب إلحاق الضرر بالمهاجرين والمجتمعات الليبية واعتماد نهج الأمن الإنساني بشكل فعلي في الأمن وسيادة القانون في السياقات الصعبة. ونأمل أن يوفر هذا التقرير إرشادات لأولئك الذين يسعون للعمل في ليبيا وأن يقدم الدعم لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا التي تعتزم الدخول في هذه الشراكات

03.
السياق

سياسة الهجرة في ليبيا

لطالما كانت ليبيا دولة تكافح المصالح الخاصة للجهات الفاعلة الدولية الأخرى، على وجه الخصوص في مجال الأمن والهجرة. ركّزت السياسة الخارجية الليبية خلال التسعينيات على التنمية والتعاون مع بقية البلدان الأفريقية. وبعيدًا عن التعاون بين الدول العربية، فلقد تم اعتماد سياسة الحدود المفتوحة للعمال من الدول الأفريقية حتى تاريخ تأسيس الاتحاد الأفريقي بحلول عام 1999. وبينما ينطوي ذلك على سهولة الوصول إلى القوى العاملة من الرعايا الأجانب، حتى الوقت الحاضر، إلا أن ليبيا لم تعتمد قرارات الأمم المتحدة ولم تسن قوانينها الخاصة فيما يتعلق بالهجرة أو التوطين أو اللجوء ووضع اللاجئين. عوض ذلك، كان لها تاريخ في إصدار مراسيم محددة لمعالجة حالات معينة مثل سياسة قبول اللاجئين الفلسطينيين.[1] وتشير سياسة الحدود المفتوحة الليبية والظروف الاقتصادية للبلاد، التي كانت لا تزال في ذلك الوقت خاضعة للعقوبات الدولية، إلى أنه كان يتم التعامل مع ليبيا على أنها دولة عبور من قبل الرعايا الأجانب الذين يعبرون إلى أوروبا. ومن المهم أيضًا، في هذا الصدد، تسليط الضوء على أن الساحل الليبي الكبير والحدود الجنوبية الشاسعة في الصحراء تعني أنه كان من الصعب التحكم بصورة كاملة في تدفق الوافدين إلى البلاد

أدى العدد المتزايد من المهاجرين الأفارقة المغادرين بالقوارب من ليبيا ودول شمال إفريقيا الأخرى إلى الخوض في مناقشات بين ليبيا وإيطاليا في أوائل عام 2000. وبحلول عام 2003، تم إنشاء وحدة تحقيق إيطالية في طرابلس لتعزيز التعاون الشرطي وتشير التقارير إلى أن إيطاليا بدأت في تمويل مخيمات احتجاز المهاجرين بالقرب من طرابلس وسبها والكفرة [2] . [3] ثم بدأت إيطاليا أيضًا بترحيل المهاجرين الذين يصلون إلى الأراضي الإيطالية إلى ليبيا، عن طريق الجو

وأبرمت فرنسا اتفاقية ثنائية في شكل اتفاقية إطارية للشراكة العالمية بين ليبيا وفرنسا (2007) «تشمل التعاون النشط لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتعاون الحدودي وإدارة الهجرة والعمل على إعادة القبول». [4] كانت لانتفاضات عام 2011 التي اجتاحت شمال أفريقيا عواقب وخيمة في ليبيا حيث تحولت الاحتجاجات بسرعة إلى مواجهات مسلحة مع الدولة. تعتبر الإطاحة بنظام القذافي والصراع الذي أعقب ذلك منذ ١١ عامًا نتاجًا للتوتر الداخلي في البلاد، ومع ذلك، فإن تأثير إجراءات المجتمع الدولي في ليبيا لا ينفصل عن النتيجة التي نشهدها اليوم [5] . وتناولت التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان في ذلك الوقت المخاطر المتزايدة على المهاجرين واللاجئين الذين فروا من البلاد إلى الحدود التونسية. وزاد ضعف المهاجرين واللاجئين خلال عام 2011 عشرة أضعاف، عندما أظهرت التقارير أن القذافي استخدم مقاتلين أجانب من تشاد والنيجر [6] . وهو ما يفسر هذا الأسلوب ويبرر المزيد من العدوان والعنصرية المرتكبين ضد المهاجرين في السنوات التالية

لقد شابت التطورات السياسية والأمنية التي شهدها البلد في السنوات ألاحقه صراعات ومآسي. وتثير قضايا حقوق الإنسان والأمن الإنساني وحالة الهجرة واللاجئين القلق بشكل خاص. وتم إجراء العديد من الأبحاث حول تجزؤ قطاع الأمن وتطور الجماعات المسلحة بعد عام 2014. [7] ومن المهم ملاحظة أن ما توصلت إليه هذه الأبحاث هو أنه قد تم دمج الجماعات المسلحة داخل مجتمعاتها، والهياكل الاقتصادية التي بنيت حولها، وتفاعلها مع الحكومة المركزية

وتشير هذه النتائج إلى حقيقة أنه، حتى لو كانت الجماعات المسلحة مدرجة على قائمة رواتب الحكومة، فإنها تسعى لتحقيق مصالحها وأجنداتها الخاصة. مما يعني أن هذه الجماعات تنخرط في أنشطة غير قانونية مختلفة مثل التهريب والاتجار بالبشر وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان سعيًا منها إلى أن تكون أكثر ثراءً وقوة. وتشارك بعض هذه المجموعات بشكل مباشر في برامج الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين، سواء كانوا أعضاء في خفر السواحل أو يحرسون مراكز الإيواء التي تحتجز المهاجرين. [8]

في فبراير 2017، وقّع السيد فايز السراج بصفته رئيس المجلس الرئاسي ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني والحكومة الإيطالية ممثلة في شخص رئيس وزرائها السيد باولو جنتيلوني، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات التنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب الوقود وتعزيز أمن الحدود بين دولة ليبيا والجمهورية الإيطالية. [9] وقد تم استكمال مذكرة التفاهم هذه مع التركيز بالكامل على قدرات السلطات (IBM) بدعم الإدارة المتكاملة للحدود والهجرة في ليبيا الليبية في المراقبة البحرية ومعالجة العبور غير القانوني من بين أهداف أخرى. ولقد ساهم هذا التطور في تعزيز التعاون المستقبلي بين البلدين فيما يتعلق بالهجرة ومراقبة الحدود. [10]

[1] Human Rights Watch, “Stemming the Flow: Abuses Against Migrants, Asylum Seekers and Refugees”, (2006) https://www.hrw.org/report/2006/09/12/stemming-flow/abuses-against-migrants-asylum-seekers-and-refugeeshttps://www.hrw.org/sites/default/files/reports/libya0906ar.pdf

[2] Paolo Cuttitta, “Readmission in the Relations between Italy and North African Mediterranean Countries Middle East Institute, August 1, 2010 https://www.mei.edu/publications/readmission-relations-between-italy-and-north-african-mediterranean-countries

[3] Mason Richey, “The North African revolutions: A chance to rethink European externalization of the handling of non-EU migrant inflows." Hankuk University of Foreign Studies, (2012), http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2109199 , quoted in Mariette Grange and Michael Flynn, “Immigration Detention in Libya”, Global Detention Program, (2015), 9, https://www.refworld.org/pdfid/5567387e4.pdf

[4] لمزيد من المعلومات، انظر مركز سياسة الهجرة، »ملف الهجرة في ليبيا«، 8 ”.

[5] Cristina Orsina, Jordan Street, and Lewis Brookes, “Enshrining Impunity: A decade of international engagement in Libya”, LFJL, (2022), 8 https://uploads-ssl.webflow.com/5a0d8805f2f99e00014b1414/620cee862939c7150e1933d2_Enshrining-Impunity-Report-Eng-lfjl0libya.pdf

[6] NPR, “Libya's Gadhafi Accused Of Using Foreign Mercenaries”, February 23 2011, https://www.npr.org/2011/02/23/133981329/who-are-foreign-mercenaries-fighting-for-gadhafi?t=1657101112811 and Steven Sotloff, “Gaddafi's New Forces: The Teenagers and Women Keeping Libya's Rebels from Taking Tripoli”, Time, July 8, 2011, http://content.time.com/time/world/article/0,8599,2081970,00.html

[7] Tim Eaton et al., “The development of Libyan armed groups since 2014” , Chatham House, Research Paper, (2020), https://www.chathamhouse.org/2020/03/development-libyan-armed-groups-2014

[8] For more on the topic see Orsina, Street, and Brookes, “Enshrining Impunity: A decade of international engagement in Libya”

[9] مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات التنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتهريب الوقود وتعزيز أمن الحدود بين دولة ليبيا والجمهورية الإيطالية، 2017), http://eumigrationlawblog.eu/wp-content/uploads/2017/10/MEMORANDUM_translation_

[10] المفوضية الأوروبية، »دعم الإدارة المتكاملة للحدود والهجرة في ليبيا - المرحلة الأولى«، صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئمان للطوارئ https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/libya/support-integrated-border-and-migration-management-libya-first-phase_en

إدارة الهجرة

تم تحديد المشاريع والصناديق الاستئمان التالية باعتبارها ذات تأثير مباشر على سياسة الهجرة والأمن وسيادة القانون في ليبيا. وتعتبر بعض المشاريع مرتبطة ببعضها البعض استنادًا إلى تمويل الجهات المانحة أو حسب طبيعة ولايتها، ولكن غالبًا ما يتم تنفيذها بشكل منفصل

بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا

تمت الموافقة (CSDP) هي بعثة مدنية تندرج ضمن إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة عليها في 22 مايو 2013 من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي لدعم السلطات الليبية في تحسين وتطوير أمن حدود البلاد. وتتعلق ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية بدعم تطوير إدارة الحدود، والحدود البرية، والبحرية، والجوية. ونظرًا لطبيعتها المدنية لإدارة الأزمات، فإنها تتمتع بولاية بناء القدرات. وبالتالي، فهي تدعم السلطات الليبية على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي وتقدم المشورة والتدريب وتوجيه الخدمات الحدودية. [11]

أثرت البيئة الصعبة في ليبيا، خاصة بعد الحرب الأهلية المتجددة في عام 2014، على أنشطة بعثة في إدارة الحدود بسبب التهديدات الأمنية. (EUBAM) الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية وبالتالي، فقد توسعت البعثة لتقديم المساعدة في العمل الوزاري المشترك والاضطلاع بدور قيادي أكبر في تنسيق الدعم الدولي في مجال إدارة الحدود. لم يتم الإبلاغ عن هذا التوسع الممول بشكل صحيح مع النظراء الليبيين، مما أدى إلى تقييد أنشطتهم في البلاد. وأكد أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنه لا يوجد اتصال فعلي مع السكان المحليين ولا تتسم البعثة بالشفافية بشأن عملها، باستثناء مشروع واحد في الجنوب. [12]

دعم الاتحاد الأوروبي للهجرة

تم إنشاء صندوق الطوارئ الأوروبي لأفريقيا في نوفمبر 2015، وأصبح منذ ذلك الحين أداة رئيسية للعمل لدعم القضايا المتعلقة بالهجرة في ليبيا. وحشد الصندوق حتى الآن 455 مليون يورو في وأداة (ECHO) والمساعدات الإنسانية (ENJ) مشاريع في ليبيا، شملت دعم أداة الجوار الأوروبية ودعم الصندوق أيضًا، منذ تفشي جائحة كوفيد في عام .(ICSP) المساهمة في الاستقرار والسلام 2020، قطاع الصحة العامة الليبي الذي عانى من أضرار جسيمة من الصراع ومن نقص التمويل. [13]

عملية IRNI

تمثلت إحدى نتائج مؤتمر برلين، الذي تم تنظيمه لدعم عملية السلام في ليبيا في الشهر اللاحق، (CSDP) المنعقد في يناير 2020 في إطلاق عملية جديدة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة على ،EUNAVFOR MED IRINI في البحر الأبيض المتوسط. وتركز هذه العملية، التي تحمل عنوان تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حظر الأسلحة على ليبيا (قرارات مجلس الأمن التي كان لها تفويض SOPHIA الدولي رقم . 197 و1973). ولقد أدى ذلك فعليًا إلى إغلاق عملية مماثل. [14] وفي حين تم تأسيسها خصيصًا لفرض حظر الأسلحة وزيادة قدرات حرس السواحل، إلا أن قد شاركت بشكل متزايد في تعطيل قوارب المهاجرين التي تعبر البحر الأبيض المتوسط IRNI عملية IRINI من الناحية العملية، فإن عملية ،SOPHIA وإعادتها إلى ليبيا كمهمات إنقاذ. وعلى غرار عملية تواصل تدريب خفر السواحل الليبي. [15] ;تشير هذه الظواهر إلى تركيز الاتحاد الأوروبي على الهجرة حتى عند العمل على عملية السلام.

[11] خدمة العمل الخارجي الأوروبي، بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا، https://www.eeas.europa.eu/eubam-libya_en?s=327

[12] A.J. .مقابلة هاتفية 14/08/2022

[13] , المفوضية الأوروبية، الاتحاد الأوروبي يدعم الهجرة في ليبيا، يونيو 2021 https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/default/files/eutf_libya_en.pdf

[14] المهمة، :IRINI عملية EUNAVFOR MED , خدمة العمل الخارجي الأوروبية، https://www.operationirini.eu/about-us/

[15] Orsina, Street, and Brookes, "Enshrining Impunity: A decade of international engagement in Libya"

ظروف المجتمع المدني في ليبيا

ظلت مساحة المجتمع المدني (المحلي) للعمل في ليبيا مغلقة بشكل فعلي لأكثر من 40 عامًا. بينما تغير هذا في عام 2011، وتم منذ ذلك الحين إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني. فلقد تم في السنة الأولى تسجيل أكثر من 3000 منظمة غير ربحية [16] بشكل رسمي وتنظمت العديد من المنظمات الأخرى بشكل غير رسمي في المجتمع المدني الجديد المزدهر. وبسبب حالة الصراع والوضع الاقتصادي غير المستقر، فلقد اضطرت العديد من هذه المنظمات إلى الاعتماد على التمويل الأجنبي لدعم أنشطتها

على الرغم من أن المجتمع المدني يتمتع بقدر أكبر من الحرية من الناحية الموضوعية مقارنة بفترة القذافي، إلا أنه لا تزال هناك حاليًا العديد من القضايا التي تحد من مساحة عمله وتحافظ على بيئة الخوف. ويشمل ذلك الحواجز الهيكلية مثل صعوبات التسجيل والحصول على التمويل والصعوبات في فتح حساب مصرفي والحفاظ عليه والمراقبة وقضايا السلامة اليومية

كم يوجد أيضًا نوع آخر من الضغط على مساحة المجتمع المدني من جانب القوى الدينية الأكثر تحفظًا في المجتمع. ولقد كان هنالك منذ عام 2021 ارتفاع ملحوظ في العنف والتهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أعضاء المجتمع المدني، وخاصة ضد أولئك الذين يصنفون بأنهم نسويون أو يدعمون حقوق المهاجرين. وخلال الفترة ما بين نوفمبر 2021 ومارس 2022، ألقت أجهزة القبض على ،(GNU) التابعة للمجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية ،(ISS) الأمن الداخلي الليبية ما لا يقل عن سبعة شبان نشطين في المجتمع المدني. وتضم هذه المجموعة نشطاء ومدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد تحدثوا عبر الإنترنت عن مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة في النوع الاجتماعي وحرية الدين والمعتقد وحقوق النازحين والمهاجرين واللاجئين [17] . وقد اتسمت هذه الاعتقالات التعسفية بمزاعم التعذيب ودعا مسؤولو حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى إطلاق سراحهم [18] . ويترتب عن هذه الأنواع من الإجراءات تأثير مروع على المشاركة المدنية التي تركز على حقوق الإنسان، لأنها ترسل رسالة مفادها أن جميع أولئك الذين يتحدثون عن هذه القضايا قد يكونون في خطر. وبالتالي، تعزز بيئة الشك والخوف المنتشرة على الإنترنت وفي المجتمع أيضا انعدام الثقة بين المجتمع المدني والمجتمعات التي يخدمها. [19]

يظهر إضفاء الطابع الخارجي على لحدود، في السياق الأوروبي لسياسات مكافحة الهجرة، في كل من الممارسات التي تهدف إلى الاستعانة بمصادر خارجية للرعاية (على سبيل المثال من خلال تمويل المنظمات غير الحكومية أو الحوافز الاقتصادية) والمراقبة (تمويل حرس الحدود وتعزيز مراكز الاحتجاز). وفي هذا السياق، قدّم الباحثون فكرة «صناعة الهجرة» للأفراد [20] التي تساعد بطرق مختلفة في تسهيل هذه السياسة. [21] وهذا هو الحال إلى حد كبير في ليبيا، حيث يتم تخصيص مبلغ هائل من أموال التنمية الأوروبية لتمويل مخيمات الاحتجاز والميليشيات التي تديرها والبنية التحتية للمنظمات غير الحكومية المصممة لردع الأشخاص عن العبور. [22] ويمول الاتحاد الأوروبي بعضًا من ذلك من خلال ،(DG-ECHO) المديرية العامة للحماية المدنية والمساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية كما تمول الدول الفردية الأوروبية وغير الأوروبية بشكل مباشر المشاريع المتعلقة بالهجرة في ليبيا. ومع ذلك، يمكن القول إن أكبر آلية يتم من خلالها تقديم الكثير من هذا التمويل هي صندوق الاتحاد للاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية (EUTF) الأوروبي الاستئمان للطوارئ والنازحين في أفريقيا الذي تم إنشاؤه في عام 2015. ويتم تمويل صندوق الاستئمان إلى حد كبير من صناديق التنمية في الاتحاد الأوروبي، مع كون ألمانيا وإيطاليا هما البلدان المانحة الرئيسية لصندوق الاتحاد الأوروبي. [23] وفقًا للموقع الإلكتروني صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئمان، فهو يدعم حاليًا 13 مشروعًا في ليبيا بمبلغ قدره 309 مليون يورو حتى الآن. [24] تحصل المنظمات الدولية على حصة الأسد، بشكل رئيسي المنظمة الدولية للهجرة، التي تلقت 80 مليون يورو منذ عام 2017، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (13 مليون يورو سنويًا)، وبدرجة أقل، وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، ووكالات التعاون الدولي الحكومية الإيطالية. وتتلقى المنظمات غير الحكومية الدولية جزءًا محدودًا جدًا من AICS الألمانية و GIZ مثل الأموال. ولا تتلقى المنظمات غير الحكومية الليبية أي تمويل مباشر من صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئمان، ولكن غالبًا ما يتم تكليفها بأدوار تنفيذية في البرامج المذكورة أعلاه

وكما سنتناول بمزيد من التفصيل في التقرير، فإن المجال المتاح للمجتمع المدني الحاسم الذي يعمل على الهجرة من منظور حقوق الإنسان يواجه تحديا لا يصدق بسبب القوة العنيفة والقمعية التي تستخدمها القوات الحكومية والميليشيات. كما يواجه المجتمع المدني الليبي نقصًا في التمويل المباشر يتجاوز كونه مجرد منفذ لمشاريع المنظمات غير الحكومية الدولية، مما يعني أن المجتمع المدني الليبي غالبًا ما يجد نفسه محاصرًا في الحد من تركيزه على تقديم المساعدة الإنسانية والابتعاد عن القضايا والبيانات السياسية.

16 Carmen Geha, "Understanding Libya's Civil Society", Middle East Institute, November 22, 2016, https://www.mei.edu/publications/understanding-libyas-civil-society#_ftn6

17 "Libya: Terrorization of civil society on moral and religious grounds highlights impunity of radical armed groups", مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 18 مارس 2022، https://cihrs.org/libya-terrorization-of-civil-society-on-moral-and-religious-grounds-highlights-impunity-of-radical-armed-groups/?lang=en

18 Lisa Schlein, "Civil Society Under Siege in Libya as Crackdown Intensifies, UN Officials Say", VOA, March 26, 2022, https://www.voanews.com/a/civil-society-under-siege-in-libya-as-crackdown-intensifies/6502886.html

19 مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، , "Libya: Terrorization of civil society on moral and religious grounds highlights impunity of radical armed groups."

20 Thomas Gammeltoft-Hansen and Ninna Nyberg Sorensen, eds., The migration industry and the commercialization of international migration (London: Routledge, 2013), https://doi.org/10.4324/9780203082737

21 Agnese Pacciardi and Joakim Berndtsson, "EU Border Externalisation and Security Outsourcing: Exploring the Migration Industry in Libya", Journal of Ethnic and Migration Studies, (2022), https://doi.org/10.1080/1369183X.2022.2061930

22 A Diane Taylor, "Libya: child refugees abused in UK-funded detention centres", The Guardian, November 20, 2018, https://www.theguardian.com/world/2018/nov/20/child-refugees-facing-abuse-in-libyan-detention-centres

23 European Commission, Co-financing contributions (EUR), https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/default/files/co-financing_contributions_en.pdf

24 European Commission, EU Emergency Trust Fund for Africa, https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/index_en

أوجه الضعف التاريخية للفئات المهمشة

شهدت ليبيا منذ صحوة الثورة في عام 2011 تدخلات عسكرية أجنبية ونزاعات مسلحة وصراعًا من أجل السلطة، ولم يتم استعادة السلم بعد. وفي حين حققت الثورة مكاسب أكبر في مجال حقوق الإنسان للمرأة وظهورها في المجال العام، فإن الحروب على السيطرة والضغط المنهجي ضد المساواة بين الجنسين تهدد باستمرار التقدم المحرز وحماية الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية القائمة بالفعل للنساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، أصدرت الحكومة التي يسيطر عليها الجيش في الشرق في عام 2015 حظرًا على السفر ضد المسافرات غير المصحوبات (بمفردهن)، والذي تمت مراجعته لاحقًا بعد فرض ضغوط على أمر التصريح الأمني للجميع. ومن الواضح أن هذا انتهاك للحق في حرية التنقل والاستقلالية للنساء والفتيات

كشفت أزمة كوفيد 19 في عام 2020 عن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهشة والخطيرة القائمة مسبقاً، والتي تدعمها السلطة الأبوية والعسكرة وعدم المساواة الهيكلية في النوع الاجتماعي وبين الأثنيات. وسلطت الجائحة الضوء على الحاجة المتزايدة للاعتراف بالحقوق الاقتصادية المتساوية، مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم كأولوية حاسمة للحفاظ على السلام في ليبيا. كما أظهرت الحاجة الملحة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات المراهقات، حيث تم الإبلاغ عن العديد من حالات العنف المنزلي والعنف المسلح خلال فترة الإغلاق. ومع ذلك، فقد تم تحويل ترتيب أولويات هذه القضايا إلى «أمن الدولة» واجندات السياسية الأخرى التي لا تخدم سوى مصلحة القوى الوطنية والدولية المتنافسة

المعترف بها من قبل الأمم (GNA) حقق الغرب، بعد عام واحد من الحرب بين حكومة الوفاق الوطني في الشرق، المزيد من الانتصارات على الأرض (LANA) المتحدة في الغرب والجيش الوطني الليبي وتم شكّل حكومة جديدة معترف بها بقيادة الدبيبة وكان من المقرر أن تخوض البلاد أول انتخابات رئاسية في ديسمبر 2021. وتشكل التوترات والتكهنات الناتجة عن ذلك زخمًا حاسمًا للمجتمع المدني الذي تقوده الحركة النسوية والنساء حيث يُترك لمقاومة الخطابات القومية اليسارية والمناهضة للنسوية وعسكرة الدولة

تم في الآونة الأخيرة تنظيم مظاهرة تهاجم الحركات النسوية وتدعو إلى إلغاء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن 1325 في العاصمة طرابلس (نوفمبر 2021) نتيجة للحملة الشرسة المستمرة عبر الإنترنت ضد الحركات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في ليبيا. اخترقت المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة النقاشات حول حقوق المرأة في ليبيا، وفتحت الأبواب للمؤسسات الدينية للتأثير في أجنداتها السياسية والتحريض على العنف ضد المرأة، وخاصة ضد الحركات النسوية والشابات. وذلك باستخدام نفس الرواية القديمة المستخدمة لاستفزاز الرأي العام، بالادعاء بأن الحركة النسائية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كلها جزء من «الأجندة الغربية والمسيحية» التي تهدد قيم الأسرة الليبية وثقافتها

تعرّض وضع الأمن الإنساني لليبيين للخطر بشكل كبير على مدى السنوات الماضية. وبالإضافة إلى الصراع المستمر والأزمات الاقتصادية والصحية الناتجة عنه والتي اجتاحت البلاد بأكملها، فقد واجهت بعض الفئات المهمشة تاريخياً صعوبات إضافية لمجرد هويتها. وعانت النساء ومجموعات السكان الأصليين والنازحون داخلياً والمهاجرون واللاجئون من أهوال ذات طبيعة خاصة

أشارت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا في عام 2021 إلى الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء لنساء بارزات واستمرار العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد الفئات الضعيفة من السكان. كما ذكرت أن «المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين يتعرضون لسلسلة من الانتهاكات [بما في ذلك] في مراكز الإيواء [...] وتشير التحقيقات إلى أن الانتهاكات ضد المهاجرين تُرتكب على نطاق واسع من قبل جهات حكومية وغير حكومية، بمستوى عالٍ من التنظيم ومع تشجيع الدولة - ويشير كل ذلك إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية» [25]

25 United Nations, “Libya: War crimes likely committed since 2016, UN probe finds”, UN News, October 4, 2021, https://news.un.org/en/story/2021/10/1102052

04.
النتائج
تفاقم النزاعات المحلية

المهاجرون المُصنفون على أنهم أعداء للمجتمع

تتمثل إحدى النتائج الرئيسية لهذا البحث في كيفية قيام المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) إلى حد ما بزيادة تفاقم الصراعات القائمة أو دعم هياكل السلطة التي تؤثر سلبًا على حياة الليبيين. ومن الأمثلة على ذلك تأثير نقص الشفافية والتواصل من المنظمات غير الحكومية الدولية عند العمل في المجتمعات المضيفة. تعتبر قضايا الهجرة في ليبيا مسيسة للغاية، وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها تهديد للأمن القومي. وبالتالي، تنشأ مشاعر الخوف وانعدام الأمان عندما تنفذ المنظمات غير الحكومية الدولية مشاريع دون نشر أي معلومات عن المشاريع المذكورة. [26] وسلطت بعض الحوادث التي سردها الشخص الذي تمت مقابلته الضوء على كيفية رد المجتمعات المضيفة على المهاجرين جزئيًا بسبب المعلومات المضللة المحيطة بالمشروع، وكان هذا هو الحال على سبيل المثال في زوارة عندما رفض المجتمع المضيف في البداية التفاعل مع المهاجرين. [27] ومع ذلك، فلقد كانت هناك أيضًا أمثلة على مشاركة المجتمعات المحلية في مثل هذه المشاريع التي أدت إلى مشاركة أكثر إيجابية بشكل عام مع مجتمعات المهاجرين. [28] وعلى وجه الخصوص، فإن المشاريع التي تتناول التعليم والتوعية، والتي تشمل كلا من المجتمعات المضيفة والمهاجرة، تعني أنه قد تمت معالجة القضية من زوايا متعددة

تؤدي مسألة تلبية الاحتياجات إلى ممارسة سلبية أخرى للمنظمات غير الحكومية الدولية، حيث غالبًا ما لا تؤخذ احتياجات المجتمعات المضيفة في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بقضية الهجرة. ومن التجارب المتكررة التي شاركها غالبية الذين تمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير هي عدم وجود مشاورات مع الموظفين العاملين في هذه المنظمات والمجتمعات المحلية. وفي حين يتم تقييم احتياجات مجتمعات المهاجرين في بعض الأحيان، فإن عدم تلبية احتياجات المجتمعات المضيفة يخلق تفاوتات ويؤدي إلى تفاقم النزاعات حول انعدام الثقة وتصورات التهديد. [29]

فن المشاورات المجتمعية

شعر أولئك الذين تمت استشارتهم من قبل وتمت مقابلتهم لغرض هذا التقرير أن المشاورات التي تم إجراؤها كانت ذات أدائية واستخراجية وليست تعاونية. وأشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى كيفية إجراء تقييمات الاحتياجات، بينما يتم جمع المعلومات عن الاحتياجات المذكورة، إلا أن الطريقة التي يتم بها تلبيتها لا تزال تقررها المنظمات غير الحكومية الدولية مع إشراك ضئيل أو معدوم للمجتمعات المستهدفة. [30] وأفاد شخص آخر تمت مقابلته أن تصميم البرنامج بأكمله يأتي أحياناً مباشرة من جهة مانحة، مع مشاركة محدودة من أولئك الذين يعملون في المشروع داخل البلاد

وهو ما يشكل المزيد من التحديات للتنفيذ ويضع الكثير من الضغط على الموظفين الليبيين حيث سيتعين عليهم التواصل مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. [31] إن عدم وجود اتصال مباشر مع السكان المحليين ضار للغاية بسبب العواقب غير المباشرة على كل من الليبيين والمهاجرين خاصة عندما يتناول موضوع المشروع أمن الحدود. [32]

على الرغم من أن بعض المنظمات تعالج نقص التشاور والتواصل، إلا أن هذه الظاهرة لا تزال منتشرة وتكل فجوة كبيرة في مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في ليبيا. ولا تؤثر هذه المشكلة سلبًا على فعالية المشاريع فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تفاقم سوء الفهم الحالي حول توقعات المجتمعات المحلية من عمل المنظمات غير الحكومية وما هي مساهمتها الفعلية. [33] هناك ديناميكية إشكالية أخرى تتمثل في أن التوترات القائمة بين المجموعات الاجتماعية تؤدي إلى تفضيل أصحاب المصلحة الليبيين لـ «قبيلتهم» أو «مجموعتهم الاجتماعية»، وقال أحد المشاركين في الاستطلاع إن القادة المحليين في بعض الأحيان لا يتعاونون في المشاريع لأنها لا تقع ضمن مصالحهم. كما يفضل بعض القادة المحليين تلقي الأموال بدلاً من التدريب، وبالتالي فهم يجعلون من الصعب تنفيذ أنشطة بناء القدرات. [34]

الجانب السلبي للتوسع

ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحجم الهائل للاحتياجات الإنسانية وكذلك الميزانيات المعنية، وأفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنهم شهدوا مشكلات ناشئة في تصميم وتنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية. وأفاد العديد من المجيبين بعدم التشاور مع المجموعات المحلية، مما أدى إلى عدم ملاءمة المشاريع لاحتياجات الفئات الضعيفة. ٣٥ كما أفاد المستجيبون أن المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة تميل إلى العمل مع مجموعة محدودة من الشركاء المنفذين، وترددت في جلب منظمات جديدة، مشيرة في بعض الأحيان إلى حالة التسجيل. ٣٦ ذكر أحد المستجيبين أن «[المنظمات غير الحكومية الدولية] تكرر الإطار، حتى لو تغيرت العوامل على أرض الواقع. الشيء الوحيد الذي يتغير هو العدد المحتمل للمستفيدين والميزانية حسب الحاجة. ولا تتم استشارة الموظفين دائمًا عند التفكير في التصميم، [...] إلا إذا كانوا يعملون في المنظمة لفترة طويلة من الوقت». ٣٧ وأضاف مجيب آخر أن «[هناك] نقص في التنسيق - وتكرار المهام - فمعظم المنظمات غير الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي يتبعون في مختلف محاولاتهم أجندتهم الخاصة ويخططون دون التشاور أو محاولة إدراج أصوات الفئات الضعيفة. أعمل مع مقدمي الرعاية والسلطات من أجل ترسيخ سلوك أخلاقي أفضل تجاه المهاجرين واللاجئين. غير أن فكرة «الآخر» لهؤلاء المهاجرين متجذرة في ثقافتنا. وأتذكر أوقات الإصابة بفيروس كورونا أنهم كانوا يرفضون قبول الحالات ما لم نقدم الرعاية بأنفسنا». ٣٨

انتقلت العديد من أنشطة بناء القدرات والاستشارات إلى الفضاء الإلكتروني بسبب كوفيد والتحولات اللاحقة في الميزانية. ولقد علق أحد المجيبين بأنه «عادة ما تترك المشاريع العديد من المجتمعات وراءها، لأن الأنشطة تتطلب بشكل أساسي الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. ولذلك، فهي متحيزة بشكل طبيعي». ٣٩

26 MZ., 22, 2022 يونيو, مقابلة هاتفية،
27 MJ., 4, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
28 SK., 16, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
29 MZ., 22, 2022 يونيو, مقابلة هاتفية،
30 RE., 6, 2022 أغسطس, مقابلة هاتفية،
31 SK., 16, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
32 AJ., 14, 2022 أغسطس, مقابلة هاتفية،
33 MJ., 4, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
34 RE., 6, 2022 أغسطس, مقابلة هاتفية،
35 MM., 8, 2022 أغسطس, مقابلة هاتفية،
36 AA., 16, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
37 MH., 24, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
38 AA., 16, 2022 يوليو, مقابلة هاتفية،
39 RE., 6, 2022 أغسطس, مقابلة هاتفية،

دعم هياكل السلطة القائمة

تعزيز المناصب القيادية

تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية مع الحكومات المركزية والمحلية مختلفة تمامًا، على نقيض ما سبق ذكره. حيث تقيّد الحكومة في ليبيا إلى حد كبير عمل المنظمات غير الحكومية الدولية بسبب مدى تسيس القضايا التي يتم تناولها، ولكن أيضًا بسبب ديناميكيات الصراع الحالية. وبالتالي، فغالبًا ما تحافظ المنظمات غير الحكومية الدولية على علاقات دبلوماسية مع الحكومة، وحتى تصبح جزءًا من النظام من أجل تنفيذ مشاريعها. وذكر أحد المجيبين أن «[مسؤولي الحكومة المحلية] كانوا قد جاؤوا عندما بدأنا في تقديم المنح وأعاقوا عملنا قائلين بأنهم يجب أن يقرروا من يحصل على المنح» [40] . وتشير نتائج المقابلات إلى الممارسات الفاسدة الواضحة للمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل توفير الأموال للسلطات المحلية، و/أو إدراجها في برامج بناء القدرات التي لا تفيد بالضرورة المشروع. كما يتم اختيار أولئك الذين يتم اختيارهم لمثل هذه البرامج من قبل أولئك الذين في السلطة، ولا توجد في كثير من الأحيان نساء يستفدن من مثل هذه الهياكل، بل يتم تمكين أولئك الذين يشغلون مناصب عالية من الانخراط في المزيد من الفساد. [41]

مكّنت هذه الممارسات أيضًا من خلق منافسة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الليبي، مما أدى إلى تفاقم المشكلة القائمة المتعلقة بسيطرة الدولة والمساحة المحدودة لمنظمات المجتمع المدني للعمل في البلاد. حيث تقوم بعض الوزارات، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، في الواقع بتقديم المشورة للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن الأشخاص الذين يجب العمل معهم، وإلا فإنها ستخرب المشروع بأكمله. ويقول أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن بعض المنظمات غير الحكومية الدولية توافق على مثل هذه المطالب. [42] ويتم إسكات الموظفين المحليين الذين يحاولون مقاومة مثل هذه الممارسات من قبل رؤسائهم بأعذار مثل حالة تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية أو عدم القدرة على تلقي التمويل في المستقبل. ويمكن تجنب هذه المشاكل من خلال تحسين التواصل مع السلطات وكذلك من خلال وضع معايير للمشاركة الهادفة. [43]

إثراء الميليشيات

ولجنة خبراء الأمم المتحدة في (Associated Press) وجد تحقيق أجرته وكالة أسوشييتد برس عام ٢٠١٩ أنه قد تم تحويل مبالغ ضخمة من أموال الاتحاد الأوروبي «إلى شبكات متشابكة من الميليشيات والمتاجرين بالبشر وأفراد خفر السواحل الذين يستغلون المهاجرين» [44] . وبحسب تقاريرهم بشأن بعض الحالات، فلقد كان مسؤولو الأمم المتحدة يعرفون أن الجماعات المسلحة تحصل على المال. وغالبًا ما يحدث ذلك في المجمعات التي تلقت الملايين من أموال الاتحاد الأوروبي، على الرغم من التقارير الواسعة عن حالات التعذيب والابتزاز وغيرها من الانتهاكات التي يواجهها المهاجرون على أيدي هذه الميليشيات في مراكز الإيواء. [45] ولقد تبيّن أن هذه الميليشيات نفسها تتآمر مع وحدات خفر السواحل الليبية، التي تعيد المهاجرين إلى مراكز الإيواء وتتلقى رشاوي للسماح للآخرين بالعبور إلى أوروبا. كما تبيّن أن بعض هذه الميليشيات تستولي على أموال الأمم المتحدة الإنسانية المخصصة للأغذية المنقذة للحياة والرعاية الطبية للمهاجرين

يواصل الاتحاد الأوروبي في توفير التدريب والدعم المالي، مع القليل جدًا من المقابل من حيث المساءلة وحقوق الإنسان، على الرغم من هذه النتائج المثيرة للقلق فيما يتعلق بمعاملة المهاجرين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء والفساد الواسع النطاق في ممارساتهم. كما ذكر أحد مجيبينا، فإن نفس الجماعات المسلحة التي تعيق عمل المجتمع المدني، غالبًا ما تكون مستفيدة من تمويل الاتحاد الأوروبي لإضفاء الطابع الخارجي على الحدود. كما أفاد بأن العديد من مراكز الإيواء تحرسها جماعات مسلحة، يُدفع أحيانًا من خلال الاتحاد الأوروبي، وغالبًا ما تتنافس مع بعضها البعض للاستيلاء على بعض المراكز «المربحة». وتعتبر هذه الأخيرة مربحة لأنها تشارك مع منظمات دولية لإدارتها، وبالتالي فهي تجد بعض النفوذ في اكتساب السيطرة للتفاوض على صفقات أفضل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. [46]

تترتب عن إثراء هذه الجماعات المسلحة وتوسّعها عواقب وخيمة على الليبيين، وخاصة أولئك الأكثر ضعفًا بسبب عدم المساواة الموجودة مسبقًا مثل النساء والشعوب الأصلية. ومن المستحيل فصل النتائج المربحة الناتجة عن التعامل مع الجماعات المسلحة عن الإفلات من العقاب المترسخ والمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان لليبيين والمهاجرين

40 RE, مقابلة هاتفية, 6, 2022 أغسطس

41 RE, مقابلة هاتفية, 6, 2022 أغسطس

42 AA.مقابلة هاتفية, 16, 2022 يوليو

43 Ibid

43 Maggie Michael, Lori Hinnant and Renata Brito, “Making misery pay: Libya militias take EU funds for migrants”, AP News, December 19, 2019,
https://apnews.com/article/united-nations-tripoli-ap-top-news-international-news-immigration-9d9e8d668ae4b73a336a636a86bdf27f
يرجى أيضًا الاطلاع على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، “Letter dated 8 March 2021 from the Panel of Experts on Libya Established pursuant to Resolution 1973 (2011) addressed to the President of the Security Council”, (March 8, 2021), UN Doc S/2021/229
https://digitallibrary.un.org/record/3905159?ln=en

45 Michael, Hinnant and Brito, “Making misery pay: Libya militias take EU funds for migrants”

46 AA. Phone Interview, July 16, 2022

معضلات العامل الإنساني والحقوقي

كسب الوصول والثقة

يعتبر الافتقار إلى البنية التحتية ودعم الاستجابة السريعة وسوء الإدارة عوامل مقوضه للمشاريع. وشرح أحد المجيبين بالتفصيل كيف يتدخل العنف السياسي الذي يرتكبه الجماعات المسلحة بشكل يومي في عملهم الإنساني والتنموي. وتعد مسألة حماية العاملين في المجال الإنساني والناشطين المدنيين قضية ملحة باستمرار لا تزال دون معالجة إلى حد كبير. [47]

كان الوصول إلى مراكز الاحتجاز أصعب بالنسبة للعاملين والناشطين الإنسانيين المحليين والدوليين. وأبلغ العديد من المجيبين عن التناقضات وعدم القدرة على التنبؤ في الطريقة التي تدير بها السلطات الليبية الأمن والمخاطر الأمنية. ووصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عملية الوصول إلى مراكز الإيواء بأنها «طويلة جدًا وهناك أحيانًا نزاعات داخلية داخل هذه السلطات». [48] وقال أحد المستجيبين: «لدينا خدمات الترجمة الفورية، ولكن ليس دائمًا، فهناك نقص في المترجمين الذين يتحدثون الهوسا. إن دعم السلطات غير متسق أيضًا، فأحيانًا تكون جيّدة وأحيانًا لا يُسمح لنا بدخول هذه المرافق. وعندما تندلع الحرب في ليبيا، نجد أنفسنا (الموظفين الليبيين) وحيدين نقوم بتوصيل وتوزيع المساعدات. إنه لمن المجزي العمل مع المهاجرين، [...] غير أن الوضع قد تغيّر وجعلني أدرك كيف يمكن أن يؤثر ذلك على الأجانب في ليبيا الذين ليس لديهم حماية عائلية أو حماية من السلطات». [49]

تعتبر ليبيا مكانًا خطيرًا بشكل خاص للمهاجرين لأن معظمهم في وضع غير قانوني، وليس لديهم أي حماية بموجب القانون. ويتعرض المهاجرون للاستغلال والاحتجاز التعسفي في مرافق غير رسمية ورسمية على أيدي أرباب العمل في القطاع الخاص والمتاجرين بالبشر والقوات المسلحة.. يتم تمويل هذه القوات المسلحة، كما هو مذكور في الأقسام السابقة، وتدريبها لأداء أدوار شبه شرطية، كما هو الحال في خفر السواحل. وقد أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن حالات الاحتجاز والتعذيب والعنف (الجنسي) والخطف والاتجار وحتى العبودية. ويعني العنف الذي يواجهه المهاجرون على أيدي المهربين والجماعات المسلحة وأحيانًا حتى أفراد المجتمع أنهم قد لا يشعرون بالأمان في الحصول على الرعاية أو الإبلاغ عن هذه الجرائم. [50] ذكر أحد المجيبين الذين يعملون مع منظمة تقدم مساعدات إنسانية منقذة للحياة للمهاجرين أن «تعرض [المهاجرين] للعنف من قبل هذه المجتمعات يمنعهم أيضًا من التفاعل معنا أو الإبلاغ عن المشاكل التي تواجههم». [51]

صراعات الضمير

أوضح العديد ممن تمت مقابلتهم أن عملهم يقتضي منهم، في ظل تدفقات التمويل والضغوط المحلية، أن يكونوا منفذين بشكل فعّال لأجندة الاتحاد الأوروبي الخارجية، التي تتعارض أحيانًا مع مبادئهم الإنسانية. وشارك أحد المشاركين ذلك قائلاً: «المشكلة هي أن الموظفين الليبيين لا يحصلون على صورة شاملة لما «يُدفع» للمنظمة مقابل القيام به، لذلك ينضمون إليهم لأسباب إنسانية في بعض الأحيان، وهم يعرفون أن التمويل يأتي من الاتحاد الأوروبي لكنهم لا يربطونه بالصورة الأكبر للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتمويل الخارجي للهجرة.» [52]

وفيما يتعلق ببرنامج العودة الطوعية، أفاد أحد المجيبين بأنه يشعر بمحدودية الرعاية التي يمكنه تقديمها للمهاجرين كمحاولة لإيجاد بدائل أخرى غير العودة إلى الوطن، قائلاً إن «[المهاجرين] يأتون إلينا ويقولون «على أن اترك استمارة ليتم ملئها»، وهذا كل شيء. أعتقد أنهم يتعرضون لضغوط بسبب العنف المكشوف [الذي يتعاملون معه]. ولكن أيضًا أولئك الذين ليس لديهم أمل في الذهاب إلى الاتحاد الأوروبي. فنهم لا يعرفون أو يبلغون المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ هذه القرارات، والطريقة التي يعبرون بها عن قضاياهم ليست جزءًا من معايير طلب اللجوء. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يمنحك كونك مثليًا أو أن تتعرض للاعتداء الجنسي فرصًا أفضل في طلبك». [53]

لقد تفاقمت هذه المعضلات بسبب الوضع الاقتصادي المزرى للعديد من الليبيين وعدم وجود مصادر دخل مستقرة. وذكر أحد المجيبين: «أرى بأن المنظمات لا تعمل على تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات، ولكن لديها بالفعل قائمة بالأشخاص الذين يوافقون على العودة إلى أوطانهم وهؤلاء فقط يحصلون على المساعدة، بينما لا يمكن للآخرين الذين يتصلون بالمنظمة الحصول على نفس المستوى من المساعدة. فهم يساعدون أكثر، ولكن ليس على نفس المستوى. كما لو أن تقديم المساعدة يتم بطريقة تشجع الناس على العودة إلى ديارهم، بطريقة ليست إنسانية للغاية. [...] هذا هو التأثير المباشر للتوريق المالي للمشكلة، فأنت تمنع الأشخاص أو ترسلهم بعيدًا، وتساعدهم فقط إذا عادوا إلى بلدانهم. ولا يعتبر هذا الأمر إنسانيًا، خاصة بسبب الطبيعة الطوعية لعمليات العودة، إذ أنه يشكل دائمًا [موضع تساؤل] خاصة في سياق بلد مثل ليبيا حيث يتم احتجازهم في ظروف صعبة ثم يتم سؤالهم عما إذا كانوا يريدون البقاء حيث هم أو العودة إلى ديارهم. بالطبع، قد يرغب الكثيرون في العودة إلى ديارهم. لذلك يبدو الأمر كما لو أن المنظمات تستخدم الموظفين المحليين لفرض مثل هذه الأجندات، ويقوم الموظفون بذلك لأنهم يعملون من قبل وكالة الأمم المتحدة ولديهم وظيفة مستقرة في بيئة غير مستقرة للغاية. لذا فهذه قضية جوهرية للباحث». [54]

47 MM.، مقابلة هاتفية، 8 أغسطس 2022

48 MM.، مقابلة هاتفية، 8 أغسطس 2022

49 MZ.، مقابلة هاتفية، 22 يونيو 2022

51 MM.، مقابلة هاتفية، 8 أغسطس 2022

52 MH.، مقابلة هاتفية، 24يوليو 2022

53 MZ.، مقابلة هاتفية، 22 يونيو 2022

54 MH.، مقابلة هاتفية، 24 يوليو 2022

50 "Libya: New evidence shows refugees and migrants trapped in horrific cycle of abuses", Amnesty International, September 24, 2020, https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2020/09/libya-new-evidence-shows-refugees-and-migrants-trapped-in-horrific-cycle-of-abuses/

أعمال محفوفة بالمخاطر

شكّل الخوف من السلطات، بالنسبة لأولئك الذين يعملون على قضية الهجرة من منظور حقوق الإنسان، أحد النتائج الرئيسية التي تم التوصّل إليها بين النشطاء المحليين. حيث يتم اعتبارهم أو تصورهم من قبل السلطات على أنهم «تهديد للأمن القومي» وحتى جواسيس عندما يعملون على القضايا المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين. وتوجد عواقب أكثر خطورة عند العمل في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان ورصدها، على عكس ما إذا كان لديهم المزيد من العمل الذي يركز على الإنسانية، وتوفير الغذاء والخدمات الأخرى. وتكشف هذه النتيجة عن تفاوت شديد وخطير لسيادة القانون في نظر السلطات، حيث يتم تسليح سيادة القانون لتجريم عمل النشطاء والعاملين في المجال الإنساني، ويتم تبريرها من خلال ارتكاب الجرائم والانتهاكات للمهاجرين والفئات المهمشة في البلاد. [55]

وحتى بالنسبة لأولئك الذين يعملون في المنظمات الإنسانية، فإن البعض يفيد بأن المنظمات غير الحكومية الدولية أصبحت أكثر تجنبًا للمخاطر، مما يتطلب اتخاذ الكثير من الإجراءات الروتينية قبل أن يتمكن العمال من الوصول إلى المجتمعات والقيام بالعمل الذي يعتقدون أنه مطلوب. قال أحد المستجيبين: «[أنا] لا أتفق مع الافتراض الأمني بأنوحتى بالنسبة لأولئك الذين يعملون في المنظمات الإنسانية، فإن البعض يفيد بأن المنظمات غير الحكومية الدولية أصبحت أكثر تجنبًا للمخاطر، مما يتطلب اتخاذ الكثير من الإجراءات الروتينية قبل أن يتمكن العمال من الوصول إلى المجتمعات والقيام بالعمل الذي يعتقدون أنه مطلوب. قال أحد المستجيبين: «[أنا] لا أتفق مع الافتراض الأمني بأن المنظمات غير الحكومية الدولية لا تحمي موظفيها، في الواقع، يكون الأمن مقيدًا جدًا في بعض الأحيان بحيث لا يمكن للموظفين القيام بعملهم». [56]

وبالنسبة للموظفين المحليين، على الرغم من أنهم عادة ما يقومون بأخطر الأعمال، فإن الطريقة التي يتم بها إعداد عقودهم لا توفر لهم نفس القدر من الحماية الذي يتم توفيره لعمال الإغاثة الدوليين. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المجيبين أن «معظم الموظفين الليبيين يتم توظيفهم من قبل [شركة خاصة غير مسجلة في ليبيا] ويواجه الموظفون الليبيون خطرًا في هذه الحالات بسبب عدم وجود حماية على الإطلاق. ويتجلى هذا الوضع بشكل خاص في الجنوب، حيث من المفترض أنك تعمل مع [منظمة دولية غير حكومية] ولكن يتم تعيينك من قبل [شركة خاصة] وبالتالي لا تحصل على مزايا العمل الخاصة [بالمنظمات الدولية غير الحكومية]، وهذا مثال بارز على نقاط الضعف» [57]

55 "Libyan security forces violently break up migrant protest", Al Jazeera, January 10, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/1/10/libya-security-forces-violently-break-up-migrant-protest

56 MH. مقابلة هاتفية، 24 يوليو 2022

57 MH. مقابلة هاتفية، 24 يوليو 2022

58 Pacciardi and Berndtsson, "EU Border Externalisation and Security Outsourcing: Exploring the Migration Industry in Libya"

05.
الخلاصة

سياسة مفككة ومصالح متضاربة

يدعم الاتحاد الأوروبي السياسة الخارجية التي تتماشى مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تشمل دعم الانتقال الديمقراطي والاستقرار السياسي وإنهاء الأزمة السياسية (UNSMIL)، الحالية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالهجرة، فإن الاتحاد الأوروبي يواصل الاستعانة بمصادر خارجية وإضفاء الطابع الخارجي على إدارة الحدود. وتقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإجراء «اتفاقيات» وتقديم «المساعدة» لأطراف النزاع المختلفة من أجل التحكم في تدفق الهجرة دون إيلاء الاعتبار لحالة حقوق الإنسان للمهاجرين أو عواقبها على الليبيين

يتضح من النتائج التي توصلنا إليها أن هناك نقصًا في آليات الشفافية والمساءلة للعديد من تدفقات التمويل هذه. وتشمل الأمثلة على ذلك صناديق الاستئمان التي أنشأتها المفوضية الأوروبية لتنفيذ مشاريع التنمية، ولكن هناك القليل من المعلومات حول كيفية تنفيذ المشاريع خارج الاتحاد الأوروبي وحول كيفية تصميمها ورصدها. فعلى الرغم من أن العديد من البرامج تهدف إلى دعم الأمن وسيادة القانون والعمل الإنساني في ليبيا، إلا أن جذورها وولائها لأجندة إضفاء الطابع الخارجي تعني أنها تؤدي بشكل روتيني إلى تفاقم النزاعات المحلية وخلق الظروف التي تغذي الصراع وبالتالي تجعل تحقيق السلام المستدام في ليبيا أكثر صعوبة. [58]

تشكّل حقيقة إسناد وظائف مراقبة الحدود المهمة إلى الجهات الفاعلة التجارية والجماعات المسلحة بالفعل سببًا رئيسيًا لتعقيد صناعة الهجرة النابعة من صندوق الاستئمان للاتحاد الأوروبي، ليضيف السياق الليبي طبقة أخرى من التعقيد عليها. فلا تخضع الحدود في البلاد لسيطرة دولة موحدة، ولكن، بدلاً من ذلك، فهي تدار من قبل عدد من القوات العسكرية والعديد من الميليشيات ومجموعات من حراس الأمن المسلحين والمرتزقة الأجانب. وهو ما من شأنه أن يعزز الطبيعة المنشقة لقوات الأمن في ليبيا ويجعل الوصول إلى قوة عسكرية أو شرطة موحدة أكثر صعوبة

لطالما كانت المصالح الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتعارض مع سياسات الاتحاد الأوروبي، وفي بعض الأحيان تتقاطع هذه المصالح، ولكنها تتعارض في أغلب الأحيان. لم يؤد هذا إلى إضعاف التعددية والتعاون بشكل كبير في ليبيا فحسب، بل كان عاملاً في انهيار المحادثات السياسية والجهود الدبلوماسية. وهو ما كان بدوره سببًا للصراعات العنيفة التي طال أمدها ومجتمع مدني منقسم معتمد غير قادر على إنشاء أجندته الخاصة للبلد. يعد قصر عمل المجتمع المدني على الاستجابة الإنسانية أو تنظيم جميع الجهود والحملات المدنية كمنظمات غير حكومية قضية خطيرة بسبب موقف وممارسات المنظمات الدولية التنموية تجاه الليبيين

بينما تسلط نتائج هذا التقرير الضوء على بعض هذه الممارسات السلبية في العلاقات مع المشاريع المتعلقة بالهجرة، تتطلب هذه القضية بشكل عام مزيدًا من الدراسات التي من شأنها معالجتها من زوايا متعددة. في النهاية، يساهم عدم الاستقرار السياسي المستمر، وإضعاف المجتمع المدني، وتمكين الجماعات المسلحة في دولة منهارة لن تكون قادرة على حماية المهاجرين واللاجئين والليبيين بغض النظر عن مقدار بناء القدرات الذي تتلقاه من شركائها الدوليين

التوصيات :

الاتحاد الأوروبي

يجب على الاتحاد الأوروبي إعطاء الأولوية بشكل عاجل لتوسيع المسارات التكميلية، بما في ذلك القبول الإنساني أو الممرات والرعاية المجتمعية أو الخاصة. سيوفر ذلك إغاثة فورية للحالات ذات الأولوية من ليبيا، وسيسمح للجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني بلعب دور أفضل في مساعدة المهاجرين في البلدان الثالثة. سيسمح هذا للدول الثالثة الآمنة بتولي مسؤولياتها ومنع المزيد من الانتهاكات والاتجار والعنف والتعذيب للمهاجرين المستضعفين

من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للحوار الداخلي للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بليبيا، . ويجب معالجة تضارب المصالح قبل أي تدخلات، سواء كان ذلك في الأمن أو التنمية. إن غياب المساءلة لجميع الجهات الفاعلة في ليبيا هو عائق رئيسي أمام أي تقدم، وكما هي الآن، فإن ليبيا ليست مكاناً آمناً للمهاجرين. يجب أن يتبنى الاتحاد الأوروبي ضمانات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ربط أي دعم مستمر أو مستقبلي بمعايير واضحة في دعم حقوق الإنسان للمهاجرين والوصول إلى العدالة. لمحاسبة أنفسهم وضمان قيام نظرائهم الليبيين بالمثل

الحكومة الليبية

هناك حاجة إلى مراجعة جادة وشاملة لجميع مراكز الاحتجاز المفتوحة حاليًا، فضلاً عن إنشاء وإنفاذ - نظام فحص للتأكد من أن المتاجرين بالبشر لن ينتهي بهم الأمر كحراس أو شخصيات لها سلطة في مراكز الاحتجاز

يجب على الحكومة الليبية الامتناع عن إعادة المهاجرين قسراً دون إجراء تقييم فردي وفي حالة عدم وجود إجراء قانوني، مع مراعاة الإجراءات القانونية والضمانات الإجرائية، بما في ذلك الحق في اجراءات العادلة، والوصول إلى التمثيل القانوني، والوصول إلى المترجمين والمترجمين، والحق في الطعن. شرعية العودة، والحق في الاسترداد أو الانتصاف، في جميع قرارات وإجراءات العودة

يجب على الحكومة الليبية تبني وتشريع آليات إدارية وتشريعية مناسبة لمنح وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا

المانحين

يجب على المانحين الذين يستثمرون في دعم المهاجرين في ليبيا التأكد من أن سياساتهم تعالج مسألة الشفافية والعناية الواجبة بحقوق الإنسان للحد من الفساد وضمان ألا ينتهي الأمر بالأموال في جيوب الجماعات المسلحة

يجب على المانحين وشركائهم في المنظمات الدولية مراجعة سياساتهم الخاصة باستخدام منظمات المجتمع المدني الليبية كمنفذين والاستثمار بشكل أكبر في قدراتهم ليصبحوا شركاء على قدم المساواة. هناك حاجة إلى مزيد من الدعم للتمويل الأساسي

المنظمات غير الحكومية الدولية

يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية التمسك بقيمها من خلال النظر بعناية في الوقت الذي تساهم فيه أفعالها في زيادة تهميش الفئات المهمشة بالفعل، على سبيل المثال من خلال تقديم المساعدة في مكان ما دون التشاور أو الفهم الصحيح للديناميات الداخلية

يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية إجراء تحليل نقدي لدورها في الحفاظ على بعض اختلالات موازين القوى الموضحة في هذا التقرير واتخاذ خطوات فعالة لتصحيح ذلك، بما في ذلك من خلال التشاور النشط مع المجتمع المدني الليبي

مخطط سبتمبر
تقرير KMF ليبيا

TAMAZIGHT
WOMEN'S MOVEMENT

human security collective